"لم أكن أدري إن كان طفلي حيًّا أم ميتًا"

كيف تفرض إسرائيل ظروفًا معيشية تستهدف «الإهلاك الفعلي» للفلسطينيين في غزة

يونيو 2024

Cairo Institute for Human Rights Studies
Institut du Caire pour les études des droits de l'Homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

PHOTO: ANADOLU VIA REUTERS CONNECT

1. ملخص تنفيذي ——— 4

2. المنهجية ——— 8

3. مقدمة ——— 9

4. الظروف المعيشية في قطاع غزة ——— 14

4.1. التهجير القسري

4.2. الوضع الإنساني

4.3. تداعيات الوضع على النساء الحوامل والمرضعات والأطفال

5. القصد الجنائي لارتكاب الإبادة الجماعية (أو نية ارتكاب الإبادة الجماعية) ——— 25

5.1. التصريحات الرسمية المباشرة

5.2. الملابسات: حجم الدمار

6. التوصيات ——— 29

تقدم هذه الورقة البحثية تحليلًا لقرائن جريمة الإبادة الجماعية التي تتكشف في غزة، في الفترة من 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى 31 مايو/أيار 2024. وفي سبيل ذلك أجرى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مقابلات مباشرة مع **13** شخصًا من سكان غزة، بينهم **8** نساء حوامل (ستة منهن خضن تجربة الولادة أثناء فترة إعداد الورقة) تم تهجيرهن قسرًا من شمال غزة إلى دير البلح وسط غزة. بالإضافة إلى 5 أطباء من مستشفيات العودة، وناصر، والنجار، والإماراتي، والشفاء، في غزة.

هذه المقابلات التي لا تعد بالتأكيد مسحًا شاملًا للوقائع الجديرة بالدراسة، لكنها تنطوي على دلائل تدعم الوثائق الموجودة سلفًا بشأن طبيعة ومنهجية الانتهاكات المرتكبة في غزة.

تم إعداد هذه الورقة البحثية من قبل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (*CIHRS*)

مصنف برخصة المشاع الإبداعي / نسب المصنف - غير تجاري *4.0* دولي

Cover Photo © **ANADOLU via REUTERS CONNECT**

1. ملخص تنفيذي

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، تواصل إسرائيل هجماتها العشوائية واسعة النطاق وغير المتناسبة بحق السكان المدنيين في غزة. ورغم الضغوط المتزايدة سواء من المحاكم الدولية أو غالبية الدول،[1] يستمر استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ بما في ذلك المستشفيات ومخيمات النازحين. كما تواصل إسرائيل عرقلة وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الحيوية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى تدهور خطير في الأحوال المعيشية في غزة.

وبالهجوم البري على رفح، الذي بدأ في 6 مايو/أيار، كثفت إسرائيل مساعيها إزاء الإبادة الجماعية، وذلك بقصف عشوائي لواحدة من أكثر المناطق تكدسًا بالسكان في العالم، حيث تكتظ المخيمات بالنازحين.

ثمة أسباب معقولة وجيهة تعزز القرائن بارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية، وخاصةً بالنظر إلى انتهاكاتها بحق الفلسطينيين مؤخرًا في سياق أوسع من الانتهاكات الإسرائيلية المؤسسية والمنهجية بحق الفلسطينيين والممتدة منذ 76 عامًا؛ بدايةً من التهجير القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم إبان ما عُرف بـ «النكبة»، مرورًا بالاحتلال المطول للأراضي الفلسطينية والحصار المفروض على غزة لمدة 16 عامًا.

وفيما تتوالى المناقشات منذ الأشهر الأولى للأعمال العدائية الإسرائيلية في غزة حول قرائن ارتكاب إسرائيل جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، ولأن هذه الجريمة تعد من أكثر الجرائم الدولية صعوبة في القطع بارتكابها وتحديدها بشكل دقيق؛ لذا استند هذا التقرير الموجز إلى مجموعة من الأدلة التي قدمها أكاديميون وخبراء أمميون مستقلون وهيئات قضائية دولية، لإثبات عناصر جريمة الإبادة الجماعية، التي على الأرجح قد تحققت ووقعت في غزة.

تتكون جريمة الإبادة الجماعية من مجموعة من الأفعال التي ترتكب «بقصد التدمير/ الإهلاك الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه»، والأفعال التي تشكل إبادة جماعية، وفقًا لاتفاقية الإبادة الجماعية، هي؛ قتل أفراد الجماعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، إخضاع الجماعة عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا، وفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة، ونقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.[2]

ومن ثم، فالإبادة الجماعية لا تُرتكب من خلال عمليات القتل المباشر والمذابح فحسب، بل يمكن أن تقع أيضًا بارتكاب أعمال عدائية غرضها التدمير الفعلي لمجموعة محمية. وفي ضوء السوابق القضائية الدولية بشأن هذه العناصر المُحددة لجريمة الإبادة الجماعية، تسعى هذه الورقة البحثية إلى

---

1 الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت بالأغلبية في جلسة طارئة، على وقف إطلاق النار الإنساني الفوري. أخبار الأمم المتحدة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2023، على: https://news.un.org/en/story/2023/12/1144717

2 المادة الثانية، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1948.

تسليط الضوء على عنصر مهم من عناصر جريمة الإبادة الجماعية، وهو عرقلة إسرائيل للمعونة الإنسانية، فضلًا عن فرض ظروف محددة تتعلق بالمأوى والغذاء والماء على السكان في غزة بشكل عمدي، على نحو يستهدف «التدمير/الهلاك الفعلي» لهم.

على مدى شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار 2024، أجرى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 13 مقابلة مع فلسطينيين من غزة، بالتركيز على النساء الحوامل والمرضعات من شمال غزة اللواتي هُجرن قسرًا إلى محافظة دير البلح وسط غزة، فضلًا عن مقابلات مع أطباء العاملين في مستشفيات غزة. وبسبب تأثر خدمات الاتصال (الهاتف والإنترنت) بالأعمال العدائية المكثفة في غزة، لم يتمكن مركز القاهرة من عقد مقابلات أكثر. وفيما يؤكد المركز أن هذه المقابلات التي لا تعد بالتأكيد مسحًا شاملًا للوقائع الجديرة بالدراسة، لكنها تنطوي على دلائل تدعم الوثائق الموجودة سلفًا حول طبيعة ومنهجية الانتهاكات المرتكبة في غزة، لا سيما بحق النساء الحوامل والمرضعات.

هناك أدلة مباشرة واسعة النطاق تعزز وجود "نية" لدى إسرائيل لتدمير الفلسطينيين في غزة. ولعل أول ما يمكن الاستدلال به في هذا الصدد، هو التصريحات المباشرة الصادرة عن مسئولين إسرائيليين، والتي تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم،[3] هذا بالإضافة إلى حجم الفظائع المرتكبة، والاستهداف المنهجي للفلسطينيين، وسط سياق عام يضمن إفلات الجناة من العقاب.[4]

وفي 20 مايو/أيار، أشار مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن أفعال إسرائيل في غزة، تمثل جزءً من خطة تجمع بين استخدام التجويع كأداة حرب، إلى جانب أعمال العنف المرتكبة بحق سكان غزة.[5] فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، دمرت إسرائيل أحياءً بأكملها، بما في ذلك بنيتها التحتية وخدماتها الحيوية، مستخدمةً أكثر من 45 ألف قنبلة في الأشهر الثلاثة الأولى فقط.[6] كما دمرت إسرائيل (كليًا أو جزئيًا) أكثر من 60 % من المباني السكنية في غزة،[7] في استخدام غير متناسب للقوة. وبحلول 31 مايو/أيار 2024، بلغ إجمالي عدد القتلى على يد القوات الإسرائيلية 36,284 فلسطينيًا، 32% منهم أطفال و20% منهم من النساء. هذا بالإضافة إلى أكثر من 10,000

3 القانون من أجل فلسطين، قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 حالة تحريض إسرائيلي على الإبادة الجماعية، يتم تحديثها باستمرار، 4 يناير/كانون الثاني 2024. على: https://law4palestine.org/law-for-palestine-releases-database-with-500-instances-of-israeli-incitement-to-genocide-continuously-updated/

4 المدعي العام ضد غوران يليسيتش (IT-95-10-A)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 5 يوليو/تموز2001، على: https://cld.irmct.org/assets/filings/Judgement-Jelisic.pdf

5 المحكمة الجنائية الدولية، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛ كريم خان قفقاس، طلبات إصدار أوامر اعتقال بشأن الوضع في دولة فلسطين، بيان صحفي، في 20 مايو/أيار2024، على: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state

6 مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 72، في 18 ديسمبر/كانون الأول2023، على: https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-72

7 مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل: الأثر الإنساني المبلغ عنه، 20 مايو/أيار2024، الساعة 15:00، على: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-humanitarian-impact-20-may-2024-1500

جثة لا تزال تحت الأنقاض، وأكثر من 82,057 مصاب،[8] ونزوح أكثر من 75%من سكان غزة. هؤلاء الآلاف قُتل بعضهم في منازلهم، أو خلال رحلات التهجير القسري، أو حتى في مناطق آمنة محددة، كانوا قد عانوا حتى وصلوا إليها.[9]

في مقابلاتهن مع مركز القاهرة، استرجعت بعض النساء رحلة الفرار من منازلهن في شمال غزة إلى الجنوب، تحت هجمات الفوسفور والصواريخ والغارات الجوية، والجثث تحيط بهن على طول الطريق. بينما أكد كل من قابلهم المركز أن ملاجئ النازحين في غزة مكدسة، وتفتقر للبنية التحتية اللازمة، مما تسبب في إصابة قاطنيها بأمراض مثل الطفح الجلدي والالتهابات بسبب نقص خدمات النظافة والصرف الصحي.

هذا بالإضافة إلى المجاعة التي بدأت بالفعل في غزة، إذ توفي ما لا يقل عن 32 شخصًا، بينهم 28 طفلاً، بسبب الجوع.[10] ومن المتوقع أن يواجه 1.1 مليون شخص في غزة مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، بحلول يوليو/تموز 2024.[11] وبحسب ما ورد في المقابلات التي أجراها المركز؛ لم يتلق البعض في غزة أي مساعدات إنسانية منذ ثلاثة أشهر، بينما يتلقى آخرون المساعدات الغذائية الأساسية فقط، بشكل غير منتظم.

«أغلب الأوقات ننام ميتين جوع. بقينا شهرين بنضل جوعانين».
(آية)، غزة، 17 أبريل.[12]

تواجه النساء الحوامل والمرضعات تحديات ومصاعب إضافية في غزة، حيث زادت الأعمال العدائية وقسوة الظروف المعيشية من خطر الإجهاض والإملاص والولادات المبكرة.[13] فقد أجمع 8 نساء حوامل، أجرى معهن مركز القاهرة مقابلات؛ أنهن لم يتمكن من بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، من الحصول على الفيتامينات الضرورية قبل الولادة، أو لقاحات الحمل، أو زيارة الطبيب، أو إجراء الفحوصات اللازمة لفترة الحمل. هذا بالإضافة إلى اعتمادهن على الأطعمة المعلبة التي يتلقونها كمساعدات غذائية في ملاجئهن، على نحو أثر سلبًا على النظام الغذائي الخاص بفترة الحمل.

8 مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 173، 31 مايو/أيار2024، على: https://t.ly/KhX4G

9 نظرة على انعدام الأمن، الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حوادث التهديد والعنف في مخيمات النازحين، 30 أبريل/نيسان2024، على: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/protection-danger-occupied-palestinian-territories-opt-incidents-threats-and-violence-refugee-camps-april-2024

10 منظمة الصحة العالمية، تحليل وضع الصحة العامة بشأن الأعمال العدائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2 مايو/أيار2024، على: https://t.ly/dmLMt

11 برنامج الأغذية العالمي، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: الجوع الحاد لا يزال مرتفعًا في 59 دولة، شخص واحد من كل خمسة أشخاص يحتاج لإجراءات عاجلة وحاسمة، 24 أبريل/نيسان2024، على: https://www.wfp.org/news/global-report-food-crises-acute-hunger-remains-persistently-high-59-countries-1-5-people

12 مقابلة هاتفية مع «آية»، امرأة حامل من غزة، 17 أبريل/نيسان 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

13 منظمة الصحة العالمية، النساء والأطفال حديثي الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة، وكالات الأمم المتحدة تحذر، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، على: https://www.who.int/news/item/03-11-2023-women-and-newborns-bearing-the-brunt-of-the-conflict-in-gaza-un-agencies-warn

أمـا النسـاء اللاتـي خضـن تجربـة الـولادة بعـد 7 أكتوبـر/ تشـرين الأول، فحسـبما أكـدت 6 نسـاء قابلهـن مركـز القاهـرة؛ تفتقـر المستشـفيات لأي عقاقيـر مسـكنة أو أدويـة للتخديـر. فـضلًا عـن أنهـن بعـد الـولادة لـم يكـن قـادرات علـى إرضـاع صغارهـن بشـكل طبيعـي بسـبب معاناتهـن مـن نقـص التغذيـة السـليمة، فاضطـروا لشـراء الحليـب المصّنـع المكلـف، معتمديـن علـى الاقتـراض مـن الأقـارب. وقـد أكـدن جميعهـن علـى عـدم تلقيهـن أي مسـاعدة أثنـاء الحمـل أو مـا بعـد الـولادة أو أثنـاء رعايـة المولـود الجديـد.

إن اقتـران الهجمـات الإسـرائيلية بعرقلـة وصـول المعونـات والمسـاعدات الإنسـانية وإغلاق المعابـر الحدوديـة، لدرجـة تـرك الفلسـطينيين يتضـورون جوعًـا، مـع محدوديـة الوصـول للخدمـات الطبيـة المنقـذة للحيـاة، وانعـدام الغـذاء والملاجـئ الآمنـة، بالإضافـة إلـى ارتفـاع معـدلات الاسـتهداف للمدنييـن، وخاصـة النسـاء والأطفـال، قـد يشـير إلـى نيـة إسـرائيل تدميـر الشـعب الفلسـطيني كمجموعـة (تدميـر فعلـي).

تحتـاج غـزة إلـى وقـف فـوري ودائـم لإطلاق النـار، وتوسـع عاجـل فـي تقديـم المعونـات الإنسـانية، لضمـان تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للفلسـطينيين فـي غـزة. وعلـى إسـرائيل الامتثـال لأوامـر محكمـة العـدل الدوليـة بوقـف عمليتهـا العسـكرية فـي رفـح، وفتـح المعابـر البريـة، والسـماح بعبـور المسـاعدات بسـرعة، وضمـان وصولهـا إلـى غـزة.

إن الفشـل فـي حمايـة الفلسـطينيين مـن المزيـد مـن العنـف لا تقـع مسـئوليته فقـط علـى عاتـق إسـرائيل، وإنمـا هـي مسـئولية كل الـدول التـي تواصـل تزويدهـا بالدعـم السياسـي أو المالـي أو العسـكري. هـذا الدعـم يمكّنهـا مـن تنفيـذ ومواصلـة هـذه الانتهـاكات التـي قـد تصـل حـد الإبـادة الجماعيـة. ومـن ثـم، علـى المجتمـع الدولـي التحـرك فـورًا، ليـس فقـط للضغـط مـن أجـل وقـف فـوري ودائـم لإطلاق النـار، وإنمـا لمنـع مـا وصفتـه محكمـة العـدل الدوليـة بأنـه «إبـادة جماعيـة محتملـة». كمـا يجـب علـى حلفـاء إسـرائيل وضـع حـد لمسـاهماتهم فـي جرائـم الحـرب الإسـرائيلية، وذلـك مـن خلال حجـب المسـاعدات الماليـة ووقـف إمـدادات الأسـلحة إلـى إسـرائيل، وعـدم المخاطـرة بالمسـئولية عـن جريمـة التواطـؤ فـي الإبـادة الجماعيـة. وعلـى الـدول العربيـة، بعدمـا فشـلت بشـكل ملحـوظ فـي بـذل جهـود لمحاسـبة إسـرائيل، أن تقـدم خطـة فعالـة لإرسـاء وقـف إطلاق النـار وضمـان اسـتمراره، وتلبيـة الاحتياجـات الإنسـانية والأمنيـة للفلسـطينيين.

كمـا ينبغـي تحديـد المسـئولين عـن الجرائـم الدوليـة الخطيـرة ومحاسـبتهم، سـواء الجرائـم التـي ارتكبتهـا حمـاس وغيرهـا مـن الجماعـات الفلسـطينية فـي جنـوب إسـرائيل فـي 7 أكتوبـر/ تشـرين الأول بمـا فـي ذلـك احتجـاز رهائـن مدنييـن، أو تلـك الجرائـم التـي ارتكبتهـا إسـرائيل ومـا زالـت ترتكبهـا فـي غـزة والضفـة الغربيـة. وتحقيقًـا لهـذه الغايـة؛ يجـب ضمـان وصـول آليـات التحقيـق الدوليـة المسـتقلة بشـكل كامـل لقطـاع غـزة والمناطـق المتضـررة الأخـرى، وإعـداد سـجل بالوقائـع والجرائـم الخطيـرة التـي ارتكبتهـا جميـع الأطـراف وتحديـد المسـئولين عـن ارتكابهـا أو تسـهيل ارتكابهـا منـذ 7 أكتوبر/تشـرين الأول 2023، بمـا فـي ذلـك جريمـة الإبـادة الجماعيـة.

2. المنهجية

تقدم هذه الورقة البحثية تحليلًا لقرائن جريمة الإبادة الجماعية التي تتكشف في غزة، في الفترة من 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى 31 مايو/أيار 2024. وفي سبيل ذلك أجرى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مقابلات مباشرة مع **13** شخصًا من سكان غزة، بينهم **8** نساء حوامل (ستة منهن خضن تجربة الولادة أثناء فترة إعداد الورقة) تم تهجيرهن قسرًا من شمال غزة إلى دير البلح وسط غزة. بالإضافة إلى 5 أطباء من مستشفيات العودة، وناصر، والنجار، والإماراتي، والشفاء، في غزة.

هذه المقابلات تم إجرائها بشكل فردي، من خلال منصة آمنة عبر الإنترنت، باللغة العربية دون مترجمين فوريين، لضمان سلامة المعلومات التي يتم تبادلها وحماية أمن الأفراد الذين يشاركون تجاربهم. كما استعان المركز بالمعلومات والتقارير مفتوحة المصدر من مصادر موثوقة، واطلع على أوامر وأحكام المحاكم الدولية، والسوابق القضائية في وقائع مشابهة.

وفيما يؤكد المركز أن هذه المقابلات التي لا تعد بالتأكيد مسحًا شاملًا للوقائع الجديرة بالدراسة، لكنها تنطوي على دلائل تدعم الوثائق الموجودة سلفًا بشأن طبيعة ومنهجية الانتهاكات المرتكبة في غزة، لا سيما بحق النساء الحوامل والمرضعات. إذ تسبب تضرر خدمات الاتصال (الهاتف والأنترنت) جراء الأعمال العدائية المكثفة في غزة، في صعوبة إجراء المزيد من المقابلات.

تم حجب الأسماء والمعلومات التعريفية والانتماءات والتفاصيل المحددة لأصحاب المقابلات في معظم الحالات، لضمان حمايتهم وعدم الكشف عن هويتهم.

3. مقدمة

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنت إسرائيل حربًا غير مسبوقة على غزة، وتواصلت هجماتها العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الضرورية لبقاء السكان الفلسطينيين. وقد حذر خبراء الأمم المتحدة المستقلون،[14] والباحثون،[15] والدول، بما في ذلك جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية،[16] من أن أفعال إسرائيل العدائية في غزة قد تشكل جريمة إبادة جماعية. لكن هذا لم يمنع إسرائيل من تكثيف حملتها لإبادة الشعب الفلسطيني في غزة.

في يناير/كانون الثاني 2024، وجدت محكمة العدل الدولية أن خطرًا معقولًا يتمثل في «التعدي الذي لا يمكن إصلاحه» على حقوق الفلسطينيين في غزة،[17] وأمرت المحكمة إسرائيل باتخاذ «جميع التدابير التي في وسعها» لمنع أعمال الإبادة الجماعية، فضلًا عما أقرته المحكمة من تدابير مؤقتة تتعلق بمنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، وضمان وصول المساعدات الإنسانية العاجلة.[18] وفي مارس/آذار 2024 وبسبب تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين في غزة، وانتشار المجاعة، كررت محكمة العدل الدولية أوامرها بشأن التدابير المؤقتة الصادرة في يناير/كانون الثاني، كما أمرت إسرائيل بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة و«اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لضمان توفير الخدمات والمساعدات الإنسانية الملحة، دون تأخير ومن دون عوائق».[19] وفي 24 مايو/أيار، أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد تدابيرها السابقة، كما أشارت إلى تدابير إضافية؛ «نظرًا لتدهور الأوضاع التي يواجهها المدنيون في محافظة رفح»، داعيًة إسرائيل إلى وقف عملياتها في رفح فورًا. وقبل ذلك بأيام، في 20 مايو/أيار، طالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات توقيف، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحق كل من رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، فضلًا عن ثلاثة من قادة حماس.[20]

ورغم هذه الضغوط المتزايدة من المحاكم الدولية، وفي تجاهل تام لأوامر محكمة العدل الدولية، واصلت إسرائيل بل وكثفت حملة الإبادة الجماعية في غزة، واستمرت في استخدامها غير المتناسب

14 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، غزة: خبراء الأمم المتحدة يدعون المجتمع الدولي إلى منع الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، بيان صحفي، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، على: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/gaza-un-experts-call-international-community-prevent-genocide-against

15 رازسيغال، بيان العلماء في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية حول العنف الجماعي في إسرائيل وفلسطين منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول: الحداثة المتنازعة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2023، على: https://contendingmodernities.nd.edu/global-currents/statement-of-scholars-7-october/

16 جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (CR 2024/1)، محضر حرفي، محكمة العدل الدولية (2024)، على: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240111-ora-01-00-bi.pdf

17 جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (CR 2024/1)، الأمر الصادر في 26 يناير/كانون الثاني 2024، محكمة العدل الدولية (2024)، الفقرة 54، على: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf

18 المرجع السابق، الفقرات 86-77.

19 جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (CR 2024/1)، الأمر الصادر في 28 مارس/آذار 2024، محكمة العدل الدولية (2024)، على: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240328-ord-01-00-en.pdf

20 بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، 20 مايو/أيار2024، على: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state

للقوة، واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، لا سيما المستشفيات ومخيمات النازحين. هذا بالإضافة إلى استخدامها التجويع كسلاح حرب، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. ونتيجة للقصف الإسرائيلي المتواصل جوًا وبرًا وبحرًا على معظم أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك رفح، بلغ إجمالي عدد القتلى حتى 31 مايو/أيار 2024، 36,284 فلسطينيًا و82,057 مصاب.[21]

وبسبب إغلاق إسرائيل للمعابر الحدودية الرئيسية وإعاقة وصول المساعدات، تنفد الإمدادات الحيوية، لا سيما الوقود والأدوية.[22] ففي 6 مايو/أيار، وبعد أشهر من تحذيرات الخبراء المستقلين ومنظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك مركز القاهرة،[23] من العواقب الإنسانية الخطيرة لعملية برية في رفح؛ أطلقت إسرائيل تحذيرًا بإجلاء الفلسطينيين من شرق رفح إلى منطقة إنسانية «آمنة» موسعة في المواصي.[24] وفي اليوم نفسه، شنت عملية عسكرية برية في رفح، وسيطرت على المعبر الحدودي، وأوقفت دخول المساعدات الإنسانية، دون توفير بديل،[25] فتسببت في تهجير ما يقرب من مليون شخص قسرًا.[26]

ولا يزال صمت حلفاء إسرائيل الرئيسيين، والدول العربية، يمكّن إسرائيل من ارتكاب المزيد من جرائم الحرب. فبينما تتعاظم الحاجة الملحة لوقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، تتحمل هذه الدول أيضًا مسئولية منع الإبادة الجماعية أو وقفها، ويعد صمتها أو مساعدتها المالية لإسرائيل أو إمدادها بالأسلحة تواطؤ على حملة إبادة جماعية تشنها إسرائيل في غزة.

رغم أن النقاش قد بدأ منذ الأشهر الأولى حول مدى إمكانية تصنيف جرائم إسرائيل في غزة باعتبارها جريمة إبادة جماعية، إلا أن جريمة الإبادة الجماعية واحدة من أكثر الجرائم الدولية صعوبة في تحديدها والقطع بوقوعها، إذ تدور مسألة توصيف الجريمة بالكامل حول عبارة «نية التدمير».[27] وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة جريمة الإبادة الجماعية بأنها «إنكار لحق الوجود لجماعات بشرية بأكملها، كما أن القتل هو إنكار حق الأفراد في الحياة»، مضيفةً «إن هذا الحرمان من الحق في الوجود يصدم ضمير البشرية».[28] وفي تعريفها الدولي، الذي ظل ثابتًا منذ اعتماد «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» في عام 1948، يتم تعريف الإبادة الجماعية على أنها

---

21 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 173، 31 مايو/أيار 2024، على: https://t.ly/KhX4G

22 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 172، في 29 مايو/أيار 2024، على: https://t.ly/pTC6P

23 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين: الغارات الجوية على رفح يجب أن تؤدي لإجراءات عاجلة بوقف حملة الإبادة الجماعية، بيان صحفي، في 13 فبراير/ شباط 2024، على: https://t.ly/ESJ3V

24 الأمم المتحدة تتعهد بالوقوف إلى جانب سكان غزة في رفح. غوتيريش: فرصة وقف إطلاق النار لا يمكن تفويتها، أخبار الأمم المتحدة، في 6 مايو/أيار 2024، على: https://news.un.org/en/story/2024/05/1149366

25 مجلس الأمن يحث إسرائيل على وقف التوغلات العسكرية في رفح، تغطية الاجتماعات، SC/15701، في 20 مايو/ أيار 2024، على: https://press.un.org/en/2024/sc15701.doc.htm

26 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 172، في 29 مايو/أيار 2024، على: https://t.ly/pTC6P

27 أمنة القلالي، التحديات القانونية لوصف الجرائم الإسرائيلية في غزة بأنها إبادة جماعية، رواق عربي، 6 فبراير/شباط 2024، على: https://cihrs-rowaq.org/views-legal-challenges-to-describing-israeli-crimes-in-gaza-as-genocide/

28 الجمعية العامة للأمم المتحدة (1946)، القرار رقم 96، على: https://digitallibrary.un.org/record/209873?v=pdf

مجموعة من الأفعال المرتكبة «بنية التدمير الكلي أو الجزئي» لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه.[29] هذه الأفعال قد تكون ممارسات فعلية أو تقاعس متعمد، مثل الفشل في حماية المجموعة من الأذى،[30] وتقتصر على ما يلي:[31]

1. **قتل أعضاء هذه المجموعة.**
2. **التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضائها.**
3. **تعمد فرض ظروف معيشية على المجموعة بقصد تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛**
4. **فرض تدابير داخل المجموعة تستهدف منع الإنجاب؛**
5. **نقل أطفال المجموعة قسرًا إلى مجموعة أخرى.**

ولما كانت أعمال إسرائيل العدائية في غزة قد تندرج ضمن أكثر من عمل من أعمال الإبادة الجماعية المذكورة أعلاه، ستركز هذه الورقة على تسليط الضوء على مواطن وقرائن تعمد إسرائيل فرض ظروف معيشية على الفلسطينيين في غزة بغرض تدميرهم المادي كليًا أو جزئيًا.

أفعال الإبادة الجماعية لا تنطوي فقط على قتل أعضاء مجموعة معينة بشكل مباشر، لكنها تنطوي أيضًا على ارتكاب أفعال أو الامتناع عن أخرى، تهدف في نهاية المطاف إلى التدمير/الهلاك المادي والفعلي للمجموعة. ويشمل ذلك؛ الوفيات الناتجة عن عمليات القتل المباشر، أو تلك الناجمة عن الإهمال، أو الناجمة عن التجويع المتعمد أو إهمال تفشي الأمراض أو غيرها من الظروف المفروضة على مجموعة معينة وتهدد بقاءها على قيد الحياة.[32] مثل تقليل/ منع الحد الأدنى من الخدمات والمتطلبات الطبية الأساسية،[33] حرمان المجموعة من المسكن والملبس والعمل والنظافة، إخضاعهم لنظام غذائي كافي، أو تهجيرهم بشكل منهجي أو طردهم من منازلهم، وتقليل الخدمات الطبية الأساسية إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب.[34] كما تشمل أيضًا فرض ظروف معيشية من شأنها أن تؤدي للموت البطيء، مثل نقص السكن اللائق والملبس والنظافة.[35] ومن غير الضروري أن

29 المادة الثانية، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، عام 1948

30 المدعي العام ضد كامباندا، الحكم ICTR-97-23-S، في 4 سبتمبر/أيلول 1998، الفقرة 39 (تاسعًا)، الإبادة الجماعية في القانون الدولي، (الحاشية 32)، الصفحات 178-177.

31 المادة الثانية، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، عام 1948

32 المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجرائم (2013)، المدعي العام ضد الاتحاد الروسي كرنوجيلاتش (IT-97-25-T)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا (2002)، على: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Elements-of-Crimes.pdf

33 المدعي العام ضد روتاغاندا (ICTR-96-3-T)، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (1999)، الفقرة 52.

34 المدعي العام ضد جان بول أكايسو (ICTR-96-4-T)، غرفة الدرجة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (1998)، الفقرات 506-505

35 المدعي العام ضد رادوسلاف برداين (IT-99-36)، غرفة الدرجة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2004)، الفقرة 691.

تؤدي هذه الظروف فعلًا إلى التدمير المادي/الفعلي، ومع ذلك، فهذه الأفعال تعكس النية لتحقيق هذه النتيجة.[36]

وبالإضافة إلى ذلك، رأت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنه «في غياب دليل مباشر عما إذا كانت ظروف الحياة المفروضة على مجموعة معينة مفروضة عمدًا لتدميرها المادي كليًا، يمكن للمحكمة أن تسترشد بالاحتمال الموضوعي أن هذه الظروف قد تؤدي إلى التدمير/الإهلاك المادي للمجموعة جزئيًا. كما أن طول الفترة الزمنية التي تعرض فيها أعضاء المجموعة لهذه الظروف، وخصائص وطبيعة هذه المجموعة بما في ذلك درجة ضعفها وهشاشتها، هي عوامل توضيحية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم معيار الاحتمال أو النية».[37]

تواصل إسرائيل فرض قيود على الخدمات الأساسية لسكان غزة من قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول، بما في ذلك الوصول إلى المساعدات الإنسانية والخدمات الطبية والكهرباء والمياه والصرف الصحي والتوظيف،[38] فضلًا عن الحصار المطول وإغلاق المعابر الحدودية.[39] هذه القيود تزايدت بشكل كبير، بالإضافة إلى الهجمات الإسرائيلية العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة، مما أدى لظروف معيشية وصلت إلى مستويات كارثية وغير مسبوقة. وقد أقرت المحاكم الدولية هذا التدهور في ظروف الحياة في غزة خلال الأشهر الأخيرة، ففي مايو/أيار 2024، أشارت محكمة العدل الدولية لأن «الوضع الإنساني الكارثي» في قطاع غزة والذي كان معرضًا لخطر التدهور، حسبما ورد في أمرها الصادر في 26 يناير 2024، قد تدهور بشكل كبير. وقد تضاعف هذا التدهور وتنامى بشدة بالتزامن مع اعتماد المحكمة أمرها الصادر في 28 مارس/آذار 2024.[40] ومؤخرًا وجدت المحكمة أن العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح تنطوي على «مزيد من خطر الإجحاف غير القابل للإصلاح» للحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الإبادة الجماعية، وأن هناك «خطرًا حقيقيًا وشيكًا بحدوث مثل هذا الإجحاف قبل أن تصدر المحكمة قرارها النهائي».[41]

وفي مايو/أيار 2024، ذكر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بوضوح أنه «بفحص الأدلة؛ حرمت إسرائيل عمدًا وبشكل منهجي السكان المدنيين في جميع أنحاء غزة من الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء الإنسان». وقد تم ذلك عبر الإغلاق الكامل لثلاثة معابر حدودية -رفح وكرم أبو سالم

36 المحكمة الجنائية الدولية، أركان الجريمة، مرجع سابق.

37 المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، القضية رقم IT-95-5/18-T، نسخة عامة منقحة من الحكم الصادر في 24 مارس/آذار 2016، الفقرة 548، قاعدة بيانات الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، على: (legal-tools.org)

38 أوكسفام، الأرض الفلسطينية المحتلة وتقرير المساءلة عن الأزمة الإسرائيلية – أبريل/نيسان إلى 15 مايو/أيار2024، على: https://www.oxfam.org/en/research/oxfam-6-month-accountability-report-occupied-palestinian-territory-and-israel-crisis

39 تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 - نسخة مسبقة غير محررة، UN Doc. A/HRC/55/73، الفقرة 36، على: https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5573-report-special-rapporteur-situation-human-rights-palestinian

40 جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (CR 2024/1)، قرار 24 مايو/أيار2024، محكمة العدل الدولية (2024)، على: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf

41 المرجع السابق.

ومعبر إيرز- لفترات طويلة، وتقييد نقل وتسليم الإمدادات الأساسية. كما قطعت إسرائيل أنابيب المياه العابرة للحدود والتي تغذي غزة بالمصدر الرئيسي للمياه النظيفة، وأعاقت إمدادات الكهرباء منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، فضلًا عن مهاجمة المدنيين أثناء انتظارهم للمساعدات الإنسانية، وعرقلة تسليم المساعدات، ومهاجمة عمال الإغاثة.[42]

القيود التي تفرضها إسرائيل بشكل خاص على وصول المساعدات الإنسانية وتسليمها، أثرت بشكل كبير على الظروف المعيشية الأخرى، فضلًا عن التهجير القسري، وعدم كفاية المأوي، وانعدام النظافة، وغياب خدمات الصرف الصحي والتغذية ومياه الشرب النظيفة والخدمات الطبية. الأمر الذي أدى لانتشار الأمراض، وزاد من معدل الوفيات الناجمة عن هذه الظروف القاسية.

42 بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم عبد الله خان، في 20 مايو/أيار 2024، على:
https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state

4. الظروف المعيشية في قطاع غزة

4.1 التهجير القسري

لا يعتبر التهجير القسري جريمة إبادة جماعية في حد ذاته، إلا أنه دليل إضافي على ظروف الحياة القاسية التي فرضتها إسرائيل على سكان قطاع غزة، والتي ستؤدي حتمًا إلى «التدمير/الإهلاك الفعلي» لهؤلاء السكان.

لم تعتبر المحاكم الدولية التهجير القسري بمثابة إبادة جماعية. على سبيل المثال، في قضية كرواتيا ضد صربيا عام 2015، وجدت محكمة العدل الدولية أنه على الرغم من أن التهجير القسري في هذه القضية لم يتم تنفيذه بنية الإبادة الجماعية، وأنه كان «نتيجة» لأفعال أخرى يمكن اعتبارها «أعمالًا متصلة» بجريمة الإبادة الجماعية، لكن التهجير القسري يمكن أن يشكل أيضًا إبادة جماعية عندما «يحدث في ظروف تهدف إلى إحداث التدمير الفعلي/المادي للمجموعة.»[43]

كما خلصت الدائرة التمهيدية بالمحكمة الجنائية الدولية، في قرارها الثاني بشأن أمر المدعي العام بالقبض على الرئيس السوداني السابق عمر البشير، بسبب تورطه في جرائم إبادة جماعية بحق النازحين في معسكرات المشردين داخليًا في دارفور إلى أن: «أحد الاستنتاجات المعقولة التي يمكن استخلاصها هو أن أعمال تلويث الآبار ومضخات المياه والنقل القسري وما اقترن بها من إعادة التوطين، قد تم ارتكابها تعزيزًا لسياسة الإبادة الجماعية، وأن الأحوال المعيشية التي فُرضت على جماعات (الفور والمساليت والزغاوة) كان يقصد بها الإهلاك أو التدمير المادي لبعض الجماعات الإثنية.»[44]

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدرت إسرائيل، مرارًا وتكرارًا، أوامر لسكان غزة بإخلاء مناطق معينة في غضون ساعات، دون إعطائهم مهلة كافية أو ممرات إجلاء آمنة أو ملجئ آمن يحتموا به. وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرات بضرورة تهجير نحو 1.1 مليون فلسطيني من شمال غزة إلى جنوب القطاع خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة،[45] ثم شنت القوات الإسرائيلية هجومًا بريًا على المدنيين النازحين نحو الجنوب.[46]

وفي إدانتهم للواقعة اعتبر خبراء الأمم المتحدة أن هذا الأمر بالإخلاء عملًا من أعمال التهجير

---

43 المرجع السابق، الفقرة 163.

44 المحكمة الجنائية الدولية، الدائرة التمهيدية الأولى، القرار الثاني بشأن طلب الادعاء إصدار مذكرة القبض على عمر حسن أحمد البشير، في 12 يوليو/تموز2010، الفقرة 38، على https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2010_04826.PDF

45 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خبيرة أممية تحذّر من تعرّض الفلسطينيين لتطهير عرقي، وتدعو إلى وقف إطلاق النار فورًا، بيان صحفي، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/10/un-expert-warns-new-instance-mass-ethnic-cleansing-palestinians-calls

46 لقد امتثلوا لأوامر الإخلاء. قتلتهم غارة جوية إسرائيلية في اليوم التالي، سي إن إن، في17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على https://edition.cnn.com/2023/10/16/middleeast/israel-palestinian-evacuation-orders-invs/index.html

القسري للسكان ويشكل «جريمة ضد الإنسانية» وينطوي على «انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي»،[47] مؤكدين أن إسرائيل ضربت بالقانون الدولي عرض الحائط بفرضها التهجير القسري على أهالي قطاع غزة.

تشير تقديرات الأمم المتحدة، أنه حتى 25 مايو/أيار 2024، تم تهجير 1.7 مليون فلسطيني بشكل قسري داخل غزة،[48] وأن قرابة 78% من مساحة القطاع تخضع لأوامر الإخلاء الصادرة عن الجيش الإسرائيلي.[49]

وبسبب أوامر الإخلاء الإسرائيلية من شمال قطاع غزة إلى جنوبه في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ارتفع عدد سكان مدينة رفح، في أقصى الجنوب، بشكل ملحوظ. إذ فر إليها نحو 1.5 مليون نازح فلسطيني بحثًا عن ملاذ آمن.[50] ورغم مزاعم الاحتلال بأنها منطقة آمنة، قصفت القوات الإسرائيلية المدينة قصفًا جويًا.[51] وفي 6 مايو/أيار، شن الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية برية واسعة النطاق على رفح.[52] ثم أصدرت إسرائيل أوامر للمدنيين بالتوجه إلى المواصي، بعدما صنفتها كمنطقة آمنة.[53] ولكن في واقع الأمر، تعاني منطقة المواصي المكدسة بالنازحين، غرب خان يونس (جنوب القطاع) من بنية تحتية هشة لا تحتمل إيواء مئات الآلاف من النازحين الجدد.[54] ووفقًا للأونروا، لا توجد في المناطق التي يفر إليها النازحون الآن إمدادات للمياه الصالحة للشرب أو مرافق للصرف الصحي. فضلًا عن أن المواصي أرض زراعية رملية (مساحتها 14 كيلومتر مربع) لا يوجد بها إلا القليل من المباني والطرقات، «والتي تكاد تكون منعدمة في كثير من الأحيان. فهي تفتقر إلى الحد الأدنى من الظروف اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة بطريقة آمنة وكريمة.» كما أن

---

47 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على إسرائيل إلغاء أمر الإخلاء لشمال غزة والامتثال للقانون الدولي، بيان صحفي، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، على
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/israel-must-rescind-evacuation-order-northern-gaza-and-comply-international

48 مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 172، في 29 مايو/أيار 2024، على
https://t.ly/pTC6P

49 المرجع السابق.

50 تقرير الأونروا رقم 75 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، في11فبراير/شباط 2024، على
https://shorturl.at/2mhQh

51 إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: أدلة جديدة على وقوع هجمات إسرائيلية غير قانونية في غزة تسببت بقتل جماعي للمدنيين في ظل خطر الإبادة الجماعية المحدق، 12 فبراير/شباط 2024، على
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/02/israel-opt-new-evidence-of-unlawful-israeli-attacks-in-gaza-causing-mass-civilian-casualties-amid-real-risk-of-genocide/

52 أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 24 مايو/أيار2024، الفقرة 28، على:
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf

53 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 172، 29 مايو/أيار 2024، على: https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-172?_gl=1%2Aguvr25%2A_ga%2AMjA4NTcwNTc1MS4xNzEzMTgyMDk3%2A_ga_E60ZNX2F68%2AMTcxNzA5NTY4MC41NC4xLjE3MTcwOTU4NDMuNTkuMC4w

54 الأونروا، آخر مستجدات الأوضاع الإنسانية في غزة، 6 مايو/أيار2024، أخبار الأمم المتحدة، على:
https://www.unognewsroom.org/story/en/2165/gaza-humanitarian-update-unrwa-06-may-2024/0

الهجمات الإسرائيلية على مناطق تم تصنيفها سابقًا كمناطق آمنة، كما حدث مؤخرًا في رفح، يؤكد أنه لا وجود لمكان آمن في غزة.[55]

تقول إحدى نساء شمال غزة، التي اضطرت لإخلاء منزلها والفرار جنوبًا وهي حبلى، لمركز القاهرة:

«كانت الطرقات مخيفة جدًا جدًا، جثث ميتين في كل مكان، عم يقولوا لنا ارجعوا، اليهود يستهدفوا الكل ارجعوا. رجعنا خفنا من القصف، لكن طلعنا بعد ساعات لأن صاروا يرموا الفوسفور فخفنا على الجنين. جربنا حروب كتير بس زي هيدي الحرب ما جربنا، وين ما تروح أنت بخطر.. أنا شفت القنابل بعيني مضيئة وبتنزل دخان اسود بعدين يصير أبيض».

(سمر)، غزة، 4 أبريل[56]

في الفترة الممتدة بين 6 و18 مايو/أيار، أصدرت إسرائيل 6 أوامر إخلاء في رفح، و4 أوامر إخلاء في شمال غزة.[57] الأمر الذي تسبب في تهجير نحو 900,000 شخص خلال هذه المدة، أي ما يعادل 40% من سكان القطاع، بينهم ما لا يقل عن 812,000 نازح من رفح، وأكثر من 100,000 شخص نزحوا من شمال غزة.[58] هؤلاء تم إجبارهم على الفرار عدة مرات، وسلكوا طرقًا غير آمنة تحت القصف والهجمات العشوائية؛ بحثًا عن ملاذ آمن. وفي أفضل الأحوال انتهى بهم المطاف في مناطق مكتظة وفي ظروف قاسية.

تقول إحدى الناجيات بعد رحلة نزوح من شمال غزة إلى وسطها لمركز القاهرة:

«مشينا مسافات طويلة تحت الغارات والصواريخ والطيارات.. حتى وصلنا لدير البلح منتصف الليل.. واحنا ماشين انقصفت سيارة ماشية قدامنا.. صرنا نصرخ.. مات كل اللي فيها، المرة، والولاد، وزوجها.. ما قدرنا حتى نطلع عليهم».

(سارة)، غزة، 30 أبريل[59]

---

55 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 172، في 29 مايو/أيار 2024، على https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-172?_gl=1%2Aguvr25%2A_ga%2AMjA4NTcwNTc1MS4xNzEzMTgyMDk3%2A_ga_E60ZNX2F68%2AMTcxNzA5NTY4MC41NC4xLjE3MTcwOTU4NDMuNTkuMC4w.

56 مقابلة هاتفية مع «سمر»، امرأة حامل، غزة، في 4 أبريل/نيسان 2024. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

57 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 168، في 20 مايو/أيار 2024، على https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-168?_gl=1%2Akwo3nr%2A_ga%2AMjA4NTcwNTc1MS4xNzEzMTgyMDk3%2A_ga_E60ZNX2F68%2AMTcxNjI2NjY0NC40NC4xLjE3MTYyNjY2NjAuNDQuMC4w

58 المرجع السابق.

59 مقابلة هاتفية مع «سارة»، غزة، دير البلح، 30 أبريل/نيسان. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

4.2 الوضع الإنساني

أشارت المحاكم الدولية في مناسبات عديدة لاحتمالية تحول الظروف المعيشية المفروضة على مجموعة محمية، في وضع معين، إلى عامل من عوامل الإبادة الجماعية، وذلك إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى (التدمير الفعلي). فعلى سبيل المثال، في قضية المدعي العام ضد رادوسلاف بردانين، وجدت الدائرة الابتدائية بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أن «الطعام في المعسكر كان غير كاف على الإطلاق، وكان يقتصر على مرق خفيف وشريحة خبز مرتين يوميًا. ونتيجة لذلك، فقد العديد من المعتقلين الوزن وأصبحت أجسادهم نحيفة للغاية. وعانى بعضهم من الجوع الشديد لدرجة أنهم اضطروا لأكل العشب». و قد اعتمدت المحكمة على هذا العامل لتقييم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.[60]

تعطل إسرائيل الجهود الإنسانية وتدفق المساعدات إلى غزة، على نحو يشكل انتهاكًا صارخًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ومخالفة لقرارات مجلس الأمن رقم 2720[61] ورقم 2728[62] والتدابير المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية. كما تتعمد إسرائيل بشكل عام إغلاق المعابر الحدودية الرئيسية في غزة لفترات طويلة، لا سيما بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وفيما لا يزال معبر رفح الحدودي مغلقًا منذ 30 مايو/أيار 2024،أفادت بعض التقارير بإعادة فتح معبر كرم أبو سالم/كرم شالوم الحدودي، إلا أن عمليات إدخال المساعدات الإنسانية عبر المعبر لا زالت معطلة، فضلًا عن غياب الترتيبات الأمنية واللوجيستية لضمان الوصول الآمن للمعبر.[63] كما تم الإعلان في مايو/أيار عن افتتاح معبر جديد لإدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، أُطلق عليه «معبر إيرز غرب» لكن هذا المعبر يُستخدم لإدخال كميات محدودة من المساعدات، بينما تخضع المناطق المحيطة به لأوامر الإخلاء.[64]

وتتفاقم أزمة القيود المفروضة على تدفق المساعدات بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية، وتكدس الركام، وانعدام الأمن واستمرار الهجمات العشوائية في المنطقة،[65] بما في ذلك الهجمات على شاحنات المساعدات الإنسانية، دون مساءلة الجناة.[66] وتواصل القوات الإسرائيلية منذ

---

60 المدعي العام ضد رادوسلاف بردانين، القضية رقم IT-99-36-T، الحكم (TC)، في 1 سبتمبر/أيلول 2004، الفقرة 912، قاعدة بيانات الأدوات القانونية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية، على: https://legal-tools.org/

61 مجلس الأمن بالأمم المتحدة، القرار رقم 2720، 2023) S/RES/2720)
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/424/85/pdf/n2342485.pdf?token=Ydm9gcAdjXS0bSOsRN&fe=true

62 مجلس الأمن بالأمم المتحدة، القرار رقم 2728، 2024) S/RES/2728)
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/080/79/pdf/n2408079.pdf?token=Rdutqr1AGKiS2JaNcO&fe=true

63 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 167، في 17 مايو/أيار2024، على
https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-167

64 الأمم المتحدة ومجلس الأمن يحثون إسرائيل على وقف التوغلات العسكرية في رفح، تغطية الاجتماعات، 20 مايو/أيار2024، على: https://press.un.org/en/2024/sc15701.doc.htm

65 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 165، في 13 مايو/أيار 2024، على: https://t.ly/jbkf6

66 المرجع السابق.

أكتوبر/تشرين الأول 2023 الهجوم على قوافل المساعدات ومراكز التوزيع، رغم محاولات مجموعات الإغاثة التنسيق المسبق مع السلطات الإسرائيلية لضمان حمايتهم.[67] الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من 250 عامل إغاثة في غزة، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى الآن.[68]

طوال شهر أبريل/نيسان، لم يدخل لغزة يوميًا سوى 193 شاحنة محملة بالمساعدات، بما في ذلك الوقود، مقارنة بـ 500 شاحنة كانت تدخل يوميًا قبل بداية الأزمة في أكتوبر/تشرين الأول 2023.[69] وفي 27 مايو/أيار، ذكرت الأونروا أنه من بين 200 شاحنة محملة بإمدادات إنسانية أفرغت حمولتها على الجانب الفلسطيني يوم 26 مايو/أيار، لم يتم استلام سوى 30 شاحنة بسبب القيود المشددة على الحركة، والغارات الجوية المستمرة التي تشنها القوات الإسرائيلية، وإطلاق حماس للصواريخ.[70]

هذه القيود تسببت في تفاقم الأزمة وتدهور الظروف المعيشية؛ إذ أدى تعطيل تدفق المساعدات إلى نفاد الإمدادات الأساسية.[71] وفي ظل صعوبة الحصول على الوقود داخل القطاع، تعاني المرافق الطبية وسيارات الإسعاف صعوبات كبيرة في الوصول بالمصابين إلى المستشفيات، مما يعرض حياة بعضهم للخطر، وخاصة الفئات الأضعف من الرضع والنساء الحوامل والمصابين بالصدمات النفسية.[72] كما باتت خدمات القطاع الطبي والمستشفيات مهددة بالتوقف التام بسبب نقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية،[73] خاصة وحدات العناية المركزة، ووحدات حديثي الولادة، وغرف العمليات، مما يعرض الأطفال ومرضى الصدمات والنساء الحوامل -اللاتي تحتجن لإجراء عمليات قيصرية- لأخطار بالغة.[74] فمن بين 36 مستشفى في غزة، لم يتبقى، في 30 مايو/أيار، إلا 14 مستشفى فقط قادرة على العمل بشكل جزئي، معظمهم يصعب الوصول لهم، أو تخطوا طاقتهم الاستيعابية فلم يعد بإمكانهم تقديم الخدمات لمرضى جدد، بسعة حالية تبلغ حوال 1292 سريرًا للمرضى، أي حوالي 36 % فقط من السعة الإجمالية الأصلية لهذه المستشفيات.[75]

---

67 هيومن رايتس ووتش، غزة: إسرائيل تهاجم مواقع معروفة لعمال إغاثة، بيان صحفي، في 14 مايو/أيار2024، على: https://www.hrw.org/ar/news/2024/05/14/gaza-israelis-attacking-known-aid-worker-locations

68 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، لمحة سريعة عن وصول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بين أول و30 أبريل/نيسان، في 19 مايو/أيار2024، على: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-access-snapshot-gaza-strip-1-30-april-2024

69 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، اليوم 231، 3 يونيو 2024، https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-reported-impact-day-231?_gl=1*1byvmup*_ga*MjA4NTcwNTc1MS4xNzEzMTgyMDk3*_ga_E60ZNX2F68*MTcxNzUxNDE2NS42OS4xLjE3MTc1MTQxODcuMzguMC4w

70 الأونروا، المشاهد القادمة من رفح ليلة الأمس مروعة، في27 مايو/أيار 2024، على: https://shorturl.at/M51lv

71 منظمة أنقذوا الأطفال، غزة: العائلات الهاربة من رفح يقولون أنهم «يُقتلون ببطء» عندما يُجبرون على النزوح مرة أخرى، 14 مايو/أيار 2024، على https://www.savethechildren.net/news/gaza-families-fleeing-rafah-say-they-are-being-killed-slowly-forced-move-again

72 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 164، في 10 مايو2024، على: https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-164

73 المرجع السابق.

74 تقرير الأونروا رقم 107 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، في 14 مايو/أيار2024، على: https://shorturl.at/9m2TI

75 منظمة الصحة العالمية، مستجدات حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، العدد 32، 30 مايو/أيار 2024، على: https://www.emro.who.int/images/stories/Sitrep_-_issue_32c.pdf

وفي رفح خرجت جميع المستشفيات عن الخدمة، بسبب الهجمات الإسرائيلية المتكررة، ولم يعد من الممكن الوصول إلى مستشفى العودة أو مستشفى كمال عدوان، آخر مستشفيان في شمال غزة، يقدمان خدماتهما لقرابة 150000 شخص.[76]

وبسبب شح المساعدات الإنسانية، وانتشار الجوع وسوء التغذية على نحو غير مسبوق، وفيما تفيد تقارير بوفاة العديد من الأشخاص بسبب الجوع وسوء التغذية، من المتوقع أن يواجه 1.1 مليون شخص في قطاع غزة خطر المجاعة حد الموت، بحلول يوليو/تموز المقبل، بعد نفاد كامل إمداداتهم الغذائية وقدراتهم على التكيف والجوع الكارثي.[77]

في 20 مايو/أيار 2024، أكد مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنه توجد «أسباب معقولة للاعتقاد بأن القادة الإسرائيليين يتحملون المسئولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في قطاع غزة» ويشمل ذلك «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب».[78] وفي وقت سابق، في شهر مارس/آذار، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن «**الفلسطينيين في غزة لم يعودوا في مواجهة خطر المجاعة فقط، كما ورد في الأمر السابق [الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024]، لكن هذه المجاعة قد بدأت تظهر فعلًا**».[79]

وفي أبريل/نيسان دق برنامج الأغذية العالمي ناقوس الخطر وحذر أنه توجد «أدلة معقولة على قرب تحقق مؤشرات المجاعة الثلاثة؛ انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والوفيات. هذه المؤشرات الثلاثة سيتم بلوغها في الأسابيع الستة المقبلة».[80] وحتى 1 أبريل/نيسان، لقي ما لا يقل عن 32 شخصًا حتفهم في مستشفيات شمال غزة، بما في ذلك 28 طفلًا، بسبب سوء التغذية والجفاف.[81]

بين أبريل/نيسان ومايو/أيار 2024، أجرى مركز القاهرة مقابلات مع 13 فلسطينيًا تم تهجيرهم قسرًا. وقد أكد بعضهم أنهم لم يتلقوا أي مساعدات إنسانية منذ ثلاثة أشهر، بينما أفاد آخرون أنهم لم يستلموا سوى بعض المساعدات الغذائية الأساسية وبشكل متقطع، مما أجبرهم على الاقتراض من الأقارب والأصدقاء ليتمكنوا من توفير احتياجاتهم الأساسية. كما أقر جميعهم أنهم محرومون من مياه شرب صالحة وكافية، فضلًا عن محدودية إمكانية حصولهم على الغذاء. كما أكد جميعهم أنه على مدار أيام عديدة كانوا يقتاتون على وجبة واحدة فقط يوميًا للبقاء على قيد الحياة، معتمدين على المعلبات

---

76 المرجع السابق.

77 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: لا يزال الجوع الحاد مرتفعًا بشكل مستمر في 59 بلدًا إذ يحتاج شخص واحد من كل 5 أشخاص إلى إجراءات عاجلة وحاسمة، في 24 أبريل/نيسان 2024، على https://www.fao.org/newsroom/detail/global-report-on-food-crises---acute-hunger-remains-persistently-high-in-59-countries-with-1-in-5-people-assessed-in-need-of-critical-urgent-action/ar

78 بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان: طلبات لإصدار أوامر قبض في حالة دولة فلسطين، 20 مايو/أيار 2024، على https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state?lang=Arabic

79 جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (CR 2024/1)، أمر مؤرخ في 28 مارس/آذار 2024، محكمة العدل الدولية (2024)، الفقرة 21، https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240328-ord-01-00-en.pdf

80 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، مرجع سابق.

81 منظمة الصحة العالمية، تحليل وضع الصحة العامة تحت وطأة الأعمال العدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في 2 مايو/أيار2024، على: https://t.ly/dmLMt

كمصدر أساسي للغذاء لسد جوعهم، وعلى المياه الجوفية لتلبية احتياجاتهم من الماء. ووفقًا لليونيسف، فإن 96% من مياه غزة غير صالحة للاستهلاك البشري،[82] كما حذرت الأونروا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 من أن قرابة 70 % من سكان قطاع غزة يشربون مياه مالحة وملوثة.[83]

وحسبما وصفت إحدى الأمهات حديثة الولادة في مدرسة دير البلح الآثار الناجمة عن هذا الوضع لمركز القاهرة:

«مرت أيام كتير ما أكلنا، كان الطحين مش متوفر أبدًا والأكل شبه معدوم ويلي بيتوفر أعطيه لابني وبنتي وأنا وزوجي ما ناكل، مع اني كنت حامل، وأغلب الأوقات ننام مايتين جوع. بقينا شهرين بنضل جوعانين».

(آية)، غزة، 17 أبريل[84]

منذ بدء الهجوم العسكري البري على رفح في شهر مايو/أيار، لم يتمكن مركز القاهرة من التواصل مع أهالي غزة، بسبب تصاعد الأعمال العدائية والانقطاع المتكرر لخدمات الهاتف وشبكات الاتصال والإنترنت، لكن العديد من المقابلات التي أجريت قبل بدء العملية العسكرية قد أظهرت أن توفر الغذاء وجودته يشكل تحديًا كبيرًا بالنسبة لسكان غزة، ومن المرجح أن هذا الوضع قد ازداد سوءً خلال الشهر الماضي:

«مساعدات غذائية قليلة جدًا جدًا ونادرة جدًا وإذا إجت بتكون مثلًا كل 3 أشخاص بيضة واحدة أو لكل العائلة علبة فول واحدة. أول ما جينا كل أسبوع، حاليًا يمكن إلنا 3 شهور ما طلعنا».

(مروة)، غزة، 4 أبريل[85]

يبحث النازحون في غزة الذين بيأس عن الأمان في ملاجئ مكتظة وظروف بائسة، وغالبًا ما يكون ذلك في أي أرض مفتوحة متاحة، أو يحتموا بالمباني المتضررة أو التي تم إخلائها، بما في ذلك

---

82 اليونيسف، المياه والصرف الصحي والنظافة العامة: توفير المياه النظيفة الآمنة للأطفال في دولة فلسطين، على: https://www.unicef.org/sop/ar/what-we-do/wash-water-sanitation-and-hygiene

83 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على إسرائيل التوقف عن استخدام المياه كسلاح حرب، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، على https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/israel-must-stop-using-water-weapon-war-un-expert

84 مقابلة هاتفية مع «آية»، أم حديثة الولادة من غزة، دير البلح، 17 أبريل/نيسان 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

85 مقابلة هاتفية مع «آية»، أم حديثة الولادة من غزة، دير البلح، 17 أبريل/نيسان 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

المدارس والمستشفيات. وبسبب تصاعد الأعمال العدائية وتعطيل وصول الإمدادات الإنسانية، ثمة نقص حاد في الخيام ومواد الإيواء والمواد غير الغذائية التي يتم توزيعها على النازحين، خاصة الوافدين حديثًا من مدينة رفح.[86] إذ أكد أهالي غزة الـ 13 الذين أجرى المركز مقابلات معهم، أن ملاجئهم كانت مكتظة، تفتقر للبنية التحتية اللازمة، يتكدس فيها من 6 إلى 9 عائلات في غرفة واحدة صغيرة، كل عائلة من 5 إلى 10 أفراد. وبعض الغرف صغيرة لدرجة أن الأزواج لا ينامون داخلها، بل ينامون في خيام منصوبة في ساحة المدرسة بسبب الزحام الهائل.

هذه الظروف المعيشية، خاصة في ظل صعوبة الوصول للمياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي في الملاجئ، قد أدت لانتشار الأمراض المعدية بين النازحين الفلسطينيين في غزة.[87] إذ صرح أحدهم في مقابلته مع المركز أنه لا توجد مياه في حمامات ملجأهم، الذي هو داخل مدرسة في محافظة دير البلح، إلا لمدة ساعة واحدة على الأكثر في اليوم، مما يعني استحالة الحفاظ على النظافة الشخصية لقاطني الملجأ، أو غسل الملابس أو الأطباق، أو ضمان الحد الأدنى من مستويات النظافة الصحية.[88] كما أشار آخرون إلى (طوابير) الحمام الطويلة جدًا، لدرجة أنهم لم يتمكنوا في بعض الأحيان من استخدام الحمام إلا مرة واحدة في اليوم. وبحسب إحدى النساء النازحات في مأوى غير رسمي مع مولودها الجديد في دير البلح، فإن خيمتها محاطة بأفواج من الذباب وأكوام من القمامة مع طفح مياه الصرف الصحي. مضيفًة أنه من المحتمل أن يكون هذا هو السبب الرئيسي وراء إصابتهم بالطفح الجلدي ولدغات الحشرات.[89] وفي شهادة أخرى لإحدى النساء الحوامل للمركز وصفت مأواها، قائلة:

«نزحنا على دير البلح على ملعب الشهيد محمد الدرة وهو ملعب معشب، قعدنا بخيمات والخيم على عشب صناعي وطبعًا العشب لا يمتص المطر وصار في كتير مطر وفاتت الماء على الحرامات والفرشات هيدا غير إن الملعب كله زبالة ومجاري وما في ماء وكهربا».

(أية)، غزة، 17 أبريل[90]

---

86 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 168، 20 مايو/أيار 2024، على https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-168?_gl=1%2Akwo3nr%2A_ga%2AMjA4NTcwNTc1MS4xNzEzMTgyMDk3%2A_ga_E60ZNX2F68%2AMTcxNjI2NjY0NC40NC4xLjE3MTYyNjY2NjAuNDQuMC4w

87 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 165، في 13 مايو 2024، على https://t.ly/jbkf6

88 مقابلة هاتفية مع «سارة»، غزة، 30 أبريل/نيسان. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

89 مقابلة هاتفية مع «ريم»، أم حديثة الولادة من غزة، دير البلح، 2 مايو/أيار 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

90 مقابلة هاتفية مع «آية»، أم حديثة الولادة من غزة، دير البلح، 17 أبريل/نيسان 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

4.3 تداعيات الوضع على النساء الحوامل والمرضعات والأطفال

تتحمل النساء الحوامل والمرضعات وأطفالهن حديثي الولادة العبء الأكبر لأهوال الحرب وظروف الحياة القاسية في غزة، لا سيما في ظل محدودية أو انعدام المأوى المناسب والرعاية الصحية وإمكانية الوصول للغذاء. وتشير التقديرات أنه اعتبارًا من 16 مايو/أيار، لا يزال ما يقدر بنحو 150000 امرأة حامل ومرضعة يواجهن ظروفًا ومخاطر صحية رهيبة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع حالات الإجهاض والإملاص والولادات المبكرة بسبب الإجهاد والأضرار النفسية الناجمة عن أعمال العنف وتردي الظروف المعيشية.[92] وقد حذر صندوق الأمم المتحدة للسكان في أبريل/نيسان الماضي، من أن 15000 امرأة حامل تواجه خطر المجاعة الوشيكة، وأن 95 % من النساء الحوامل والمرضعات يواجهن فقرًا غذائيًا حادًا، ويعانين من نقص حاد في المغذيات الدقيقة.[93]

تقول إحدى النساء في مقابلة مع مركز القاهرة، أنها حملت بجنينها بواسطة الإخصاب المخبري (تلقيح صناعي)، بعد 12 عامًا من المحاولات المضنية، وأنجبت طفلها في أبريل/نيسان 2024. وتتذكر الأم هذا اليوم وضعت فيه مولودها في مستشفى العودة، في شمال قطاع غزة، قائلة:

> **«أنا فتت على العملية من فرحتي شوف بنتي بعد عمر مسيطرة عليا وحمد الله تم كل شيء، بس أنا لازم نام ليلة بالمستشفى لأن في متابعة وكانت ليلة الله يعلم فيها، أنا بس كان بدي روح ويطلعوني من المكان، كان في قصف في النصيرات، أنا طلعت وبليلتها صار في القصف بالمشفى».**
>
> (ريم)، غزة، 2 مايو[94]

كما أدى نقص الرعاية الصحية اللازمة للأمهات، بالإضافة لانعدام إمكانية الحصول على المياه النظيفة ومحدودية الخدمات الصحية وسوء التغذية، إلى تدهور الحالة الصحية للأطفال حديثي الولادة. إذ تم تشخيص إصابة أكثر من 5000 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا بسوء التغذية الحاد، حتى 8 مايو/أيار.[95] وفي شمال غزة وحده، يعاني أكثر من 31% من الأطفال دون سن الثانية من سوء التغذية الحاد.[96] كما أدى إغلاق جميع مستشفيات الولادة -باستثناء ثلاثة مستشفيات فقط- إلى

---

92 النساء والأطفال حديثو الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة،
https://www.who.int/ar/news/item/19-04-1445-women-and-newborns-bearing-the-brunt-of-the-conflict-in-gaza-un-agencies-warn

93 صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الميداني من 1 مارس/آذار- 1 أبريل/نيسان، على:
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa-situation-report-7-v4.pdf

94 مقابلة هاتفية مع «ريم»، أم حديثة الولادة من غزة، دير البلح، 2 مايو/أيار 2024 (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

95 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 165، في 13 مايو/أيار 2024، على: https://t.ly/jbkf6

96 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، اليوم 227، في 20 مايو 2024، على: https://t.ly/uatvU

ارتفاع الضغط الهائل على المرافق الصحية في القطاع، لا سيما فيما يتعلق بالمعدات والإمدادات والوقود والأدوية والموظفين.[97]

وقد أجمعت النساء الحوامل الثمانية اللاتي قابلهن المركز، أنهن من بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول، لم يتمكن من الحصول على الفيتامينات و/أو تطعيمات الحمل اللازمة، أو زيارة الطبيب، أو إجراء الفحوصات اللازمة طوال فترة حملهن. هذا بالإضافة لاختلال نظامهن الغذائي واستحالة توفير التغذية اللازمة لهن، بسبب اعتمادهن بشكل أساسي على الأطعمة المعلبة التي يحصلن عليها كمساعدات غذائية في ملجأهم:

«آخر مرة شفت حكيم فيها كنت بخامس شهر، رحت اطمن عن الولد. لما ولدت بمستشفى العودة ما كان في بنج بجسمي، ولدت بصعوبة... صار معي ضعف دم وصفار بعدني، لهلئ عم عاني من الولادة».

(سارة)، غزة، 30 أبريل[98]

وأفادت امرأة أخرى، متذكرة مشاعر التوتر والخوف الذي انتابها خلال رحلة نزوحها سيرًا على الأقدام تحت الشمس الحارقة، وهي حامل في شهرها الخامس، بحثًا عن ملاذ آمن، من شمال غزة إلى مخيم النصيرات وسط القطاع:

«ما مرت ع ولا أي طبيب ولا أي دكتور لأطمن ع صحة الجنين بعد المشي الطويل، ما كنتش اعرف إذا الجنين عايش أو مش عايش، وكل يومين مرة حس انو عم يتحرك بجسمي، ضل خايفة وسألنا إذا في دكاترة ما في أبدًا».

(أمل)، غزة، 18 أبريل[99]

وبالمثل تتذكر امرأة أخرى تجربتها المريرة والمشقة التي تكبدتها للحصول على الرعاية الصحية أثناء حملها، إذ قصفت القوات الإسرائيلية ملجأها في مدرسة الشاطئ، شمال غزة:

---

97 صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الميداني، 01 مارس/آذار - 01 أبريل/نيسان 2024، https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa-situation-report-7-v4.pdf

98 مقابلة هاتفية مع «سارة»، امرأة حديثة الولادة في غزة، 30 أبريل/نيسان. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

99 مقابلة هاتفية مع «أمل»، امرأة حامل من غزة، 18 أبريل/نيسان 2024. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

«لما كنا بمدرسة الشاطئ كان المكان يلي أنا فيه على الطابق الرابع، فأنا تصاوبت وصار معنا انهيار الحجار ينظل علينا ونزلت من الطابق الرابع وحملي بأوله، ومشات مسافة كبيرة لروح ع مكان آمن. وبردو ما كان آمن. (انروا) قالو المكان آمن، من بعدها فتت عند الدكتورة لأتصور لأن أشك في شيء مو منيح، قالتلي للأسف ما فيك تصوري، ما في كهرباء وإذا بدي أعمل على الطاقة عدد الحوامل كبير كتير، ما فيني اعمل لناس وناس لا».

(مروة)، غزة، 4 أبريل [100]

وتابعت المرأة معربةً عن مخاوفها من يوم الولادة الوشيكة (المقررة بعد 5 أيام) في ظل هذه الظروف:

«أيام وبفوت بشهر الولادة وما عندي أي خطة ولا حتى بعرف شو بعمل، بيحكو في مستشفى بس أنا كيف بوصلها في إسعاف يوصلني؟ أو ما يجي أصلا؟ ما في سيارات حتى، ما في مستشفى قريبة، هيدي تجربة أولى. أنا لو في بيتي ح كون خائفة انو تجربة أولى، المكان مش مهيئ، اليوم عم نشوف في مكان لنجيب آواعي للولد لسا مبارح يعني مش بس مكان ما في دكاترة، ما في بنج، ما مسكنات».

(مروة)، غزة، 4 أبريل

النساء الـ 6 اللاتي تحدثن للمركز، وخضن تجربة الولادة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول أكدوا افتقار المستشفيات لمستلزمات العمليات، كأدوية التخدير ومسكنات الألم، وأنهن كن غير قادرات على إنتاج الحليب الطبيعي اللازم لإرضاع أطفالهن، ما أجبرهن على شراء الحليب، وغالبًا اضطررن للاقتراض من الأقارب لتدبير ثمنه. كما ذكرت هؤلاء النساء أنهن كن محرومات من المساعدات طوال فترة الحمل، وأنهن عجزن عن الحصول على أي مساعدات لأطفالهن حديثي الولادة.

100 مقابلة هاتفية مع «مروة»، امرأة حامل من غزة، 4 أبريل/نيسان 2024. (تم تغيير الاسم لعدم كشف الهوية)

5. القصد الجنائي لارتكاب الإبادة الجماعية (أو نية ارتكاب الإبادة الجماعية)

إن عملية تقييم ارتكاب الإبادة الجماعية ليست مرتبطة فقط بالفعل الإجرامي، أي حدوث الإبادة، أو حجم الهجمات أو عدد الضحايا، بل هي عملية تستوجب أيضًا إثبات توافر (نية التدمير) لدى الجناة لمجموعة ما.

وفقًا للتعريف الدولي للإبادة الجماعية، والذي ظل قائمًا منذ اعتماد اتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تشير الإبادة الجماعية لمجموعة من الأفعال المرتكبة «بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية». وقد وضع الفقه الدولي معاييرًا محددة لتفسير الحالة الذهنية للجناة وتحليل دوافعهم وتحديد نيتهم. وتستخلص المحاكم وجود هذه النية من عدمه من مجموعة من الأدلة المباشرة، مثل وجود خطة عامة أو سياسة إبادة جماعية،[101] بالإضافة إلى الوثائق الرسمية أو تصريحات المسئولين رفيعي المستوى،[102] وكذلك من خلال فحص الدلائل الظرفية التي تخضع لتقديرات المحكمة وتعتمد على وقائع وملابسات القضية.[103]

وكانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قد اعتمدت معايير مختلفة يمكن استخدامها كدليل لإثبات نية الإبادة الجماعية. وتشمل؛ السياق العام، وحجم الفظائع، والاستهداف الممنهج للضحايا بسبب انتمائهم لمجموعة معينة، أو استعمال مصطلحات مهينة تجاه المجموعة المستهدفة.[104] ووافقت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية على الاعتماد على الأدلة الظرفية للوصول إلى استنتاج نية الإبادة الجماعية، وذلك فقط في حالة تعذر الوصول إلى أي «استنتاج معقول آخر من الوقائع ».[105] واشترطت محكمة العدل الدولية أن يكون استنتاج نية الإبادة الجماعية هو الاستدلال المعقول الوحيد المستمد من نمط سلوك معين.[106]

وبالنظر إلى ما يجري في قطاع غزة، توجد أدلة مباشرة وظرفية شاملة على نية إسرائيل تدمير الفلسطينيين في غزة. وفي 20 مايو/أيار، أكد مكتب المدعي العام أن أعمال إسرائيل في غزة كانت جزءً من خطة مشتركة لتجويع المدنيين عمدًا، كوسيلة من وسائل الحرب واللجوء إلى أعمال عنف أخرى ضد المواطنين المدنيين في غزة. كما شدد على أن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب

---

101 المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش (IT-98-33-A)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2004)، على: https://www.icty.org/x/cases/krstic/acjug/en/

102 وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/55/73
https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc5573-report-special-rapporteur-situation-human-rights-palestinian

103 آمنة القلالي، التحديات القانونية أمام توصيف الجرائم الإسرائيلية في غزة بالإبادة الجماعية، رواق عربي، 6 فبراير/شباط 2024، مرجع سابق

104 المدعي العام ضد غوران يليسيتش (IT-95-10-A)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2001)، على:
https://cld.irmct.org/assets/filings/Judgement-Jelisic.pdf

105 المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير (ICC-02/05-01/09)، المحكمة الجنائية الدولية (2009)، على:
https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2010_00810.PDF

106 البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود، حكم محكمة العدل الدولية (2007)، على:
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/91/091-20070226-JUD-01-00-EN.pdf

الحرب، إلى جانب الهجمات الأخرى والعقاب الجماعي المطبق على المدنيين في غزة، أدى لتداعيات حادة وواضحة ومعروفة.[107]

5.1 التصريحات الرسمية المباشرة

تكشف العديد من تصريحات قادة ومسئولين إسرائيليين رفيعي المستوى عن وجود نية ارتكاب الإبادة الجماعية، من خلال خطاب يهدف لنزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين، مع ضمان الإفلات من العقاب.[108] ففي 9 أكتوبر/تشرين الأول لعام 2023، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن إسرائيل «تفرض حصارًا كاملًا على غزة. لا كهرباء، ولا طعام، ولا ماء، ولا وقود. كل شيء مغلق. نحن نحارب حيوانات بشرية، ونتصرف وفقًا لذلك.»[109] وقبل ذلك بيومين، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، تحدث نائب رئيس الكنيست وعضو لجنة الشئون الخارجية والأمن، نيسام فاتوري، عن «هدف مشترك» هو «محو قطاع غزة من على وجه الأرض».[110]

وقد استمر القادة الإسرائيليون في استعمال هذا النوع من الخطابات دون مساءلة، وهو ما يعكس الحالة الذهنية لصانعي القرار والسياسات الإسرائيليين، رغم الجهود الدولية المتزايدة من قبل أطراف أخرى، بعضهم حلفاء إسرائيل، أو إجراءات محكمة العدل الدولية.

5.2 الملابسات: حجم الدمار

منذ أكتوبر/تشرين الأول، سويت أحياء سكنية بأكملها بالأرض جراء القصف الإسرائيلي، وتحولت العديد من مرافق البنية التحتية والخدمات الحيوية إلى ركام، حيث استخدمت القوات الإسرائيلية أكثر من 45 ألف قنبلة في الأشهر الثلاثة الأولى.[111] كما دمر القصف الإسرائيلي أكثر من 60 % من المباني السكنية في غزة كليًا أو جزئيًا، وألحق أضرارًا جسيمة بأكثر من 155 منشأة صحية، و171 منشأة تابعة للأونروا، و130 سيارة إسعاف،[112] مما يؤكد الاستخدام غير المتكافئ للقوة والقتل غير المبرر في غزة. وبحلول 31 مايو/أيار، بلغ إجمالي عدد القتلى على أيدي القوات الإسرائيلية 36,284

---

107 بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان: طلبات لإصدار أوامر قبض في حالة دولة فلسطين، 20 مايو/أيار 2024،
https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-aa-khan-kc-applications-arrest-warrants-situation-state?lang=Arabic

108 القانون من أجل فلسطين، قاعدة بيانات تضم أكثر من 500 حالة للتحريض الإسرائيلي على الإبادة الجماعية، يتم تحديثها باستمرار، على: https://shorturl.at/Dfdpb

109 المرجع السابق، الشريحة رقم 17.

110 نيسام فتوري: الآن لدينا جميعًا هدف مشترك هو محو قطاع غزة من على وجه الأرض،7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، آخر دخول: 31 مايو/أيار 2024، على: https://twitter.com/nissimv/status/1710694866009596169

111 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدات رقم 72، في 18 ديسمبر 2023، على
https://www.ochaopt.org/ar/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-72

112 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، اليوم 227، على https://t.ly/uatvU

فلسطينيًا، 32% منهم أطفال و20% منهم من النساء، إضافة إلى أكثر من 82,057 مصابًا.[113] إلا أن تقديرات تشير إلى أن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير، إذ لا يزال أكثر من 10 ألف جثة تحت الأنقاض، كما لم تشمل هذه الحصيلة للقتلى الضحايا الذين ماتوا بسبب نقص الأدوية والعلاجات الطبية المنقذة للحياة.[114]

هؤلاء الأشخاص بعضهم لقوا حتفهم في منازلهم، أو أثناء رحلات النزوح، أو بعدما وصلوا لمناطق صُنفت أنها آمنة، أو داخل مخيمات النازحين التي تتعرض للهجوم بشكل يومي.[115] ففي مايو/أيار 2024 وحده، هاجمت إسرائيل ما لا يقل عن 7 مخيمات للاجئين، منهم 9 هجمات على مخيم جباليا فقط، شمال قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 67 شخصًا. هذا بالإضافة إلى 6 هجمات على مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، أسفرت عن مقتل 70 شخصًا.[116] وفي 26 مايو/أيار، قُتل أكثر من 46 شخصًا، بينهم 23 امرأة وطفلًا ومسن، بعدما هاجم الجيش الإسرائيلي مخيمًا يأوي المدنيين النازحين في تل السلطان، بمدينة رفح، جنوب القطاع. بينما أصيب مئات المدنيين بسبب الحروق البليغة الناجمة عن هذه الاعتداءات.[117] وبعد يومين فقط، في 28 مايو/أيار، أدت غارة إسرائيلية جوية عنيفة على موقع للنازحين في مدينة المواصي، والتي زعمت إسرائيل أنها «منطقة آمنة»، إلى مقتل نحو 21 شخصًا، بينهم 12 امرأة، وإصابة أكثر من 64 آخرين.[118]

لم يؤد هذا الدمار الهائل لحرمان المدنيين من الوصول إلى الإمدادات الحيوية وخدمات الرعاية الصحية فحسب؛ بل استمر خلال رحلات النزوح الشاقة، وجعل البحث عن الأمان أمر شبه مستحيل، في أي مكان في غزة.

كما لقي العديد من الأطباء والممرضين وعمال الإغاثة والصحفيين مصرعهم جراء هذه الهجمات. إذ تشير التقديرات أنه حتى 20 مايو/أيار، قُتل أكثر من 224 عاملًا إغاثيًا، و 493 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، و147 صحفيًا في غزة.[119] كما تزامنت هذه الهجمات مع عرقلة إدخال الإمدادات الإنسانية وإغلاق المعابر الحدودية، لدرجة أن العديد من الفلسطينيين تُركوا بلا غذاء ولا دواء

113 مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، التحديث السريع رقم 173، 31 مايو/أيار2024، على: https://t.ly/KhX4G

114 تقرير المساءلة عن الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل – أبريل/نيسان 2024، https://www.oxfam.org/en/research/oxfam-6-month-accountability-report-occupied-palestinian-territory-and-israel-crisis

115 حوادث التهديد والعنف في مخيمات النازحين (أبريل 2024)، 30 أبريل/نيسان 2024، على: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/protection-danger-occupied-palestinian-territories-opt-incidents-threats-and-violence-refugee-camps-april-2024

116 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي المحتلة، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، تقرير موجز بالمستجدّات رقم 161 - رقم 170.

117 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خبراء أمميون يبدون غضبًا إزاء الغارات الإسرائيلية على المدنيين الذين يحتمون بمخيمات رفح، بيان صحفي، 29 مايو/أيار 2024، على https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/05/un-experts-outraged-israeli-strikes-civilians-sheltering-rafah-camps

118 أطباء بلا حدود، ماذا يحدث في رفح؟ 30 مايو/أيار2024، على: https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/whats-happening-rafah

119 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، الأعمال العدائية في قطاع غزة وإسرائيل، اليوم 227، على: https://t.ly/uatvU

ولا مأوى، يصارعون الجوع والتشرد، والمرض، في ظل محدودية أو انعدام الخدمات الطبية المنقذة للحياة. هذه العوامل مجتمعة، فضلًا عن الارتفاع غير المسبوق في عدد الضحايا المدنيين، خاصةً النساء والأطفال، تكشف عن نية إسرائيل تدمير الشعب الفلسطيني بشكل جماعي.

لذلك ينبغي النظر إلى الهجمات الإسرائيلية على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول ضمن السياق التاريخي لفلسطين، والاحتلال العسكري الإسرائيلي، وانتهاكاته الممنهجة بحق الفلسطينيين، بما في ذلك؛ حملات التهجير المتكررة، وممارسات التمييز العنصري واسعة النطاق، والنشاط الاستيطاني غير القانوني، والذي يهدف لتوطين الإسرائيليين داخل الأرض المحتلة. فضلًا عن سياسة إسرائيل المستمرة المبنية على هدم المنازل ومصادرة الأراضي والفصل العنصري.

إن التأمل في هذه الوقائع والملابسات ضمن هذا السياق التاريخي، مع التمعن في حجم الفظائع التي ترتكبها إسرائيل في غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، تشكل مجموعة من الأدلة الواقعية والمعقولة للاعتقاد بأن سياسة منع الإمدادات الإنسانية تعكس احتمال وجود نية الإبادة الجماعية في العدوان الإسرائيلي على غزة.[120]

120 المدعي العام ضد غوران يليسيتش (IT-95-10A)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (2001) الفقرة 47
https://cld.irmct.org/assets/filings/Judgement-Jelisic.pdf

6. التوصيات

يتطلب الوضع في غزة اعتماد قرار عاجل بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، والتوسع العاجل في تقديم المعونة الإنسانية لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين في غزة. كما ينبغي على إسرائيل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان.

كما يتطلب الوضع الراهن أن تأمر محكمة العدل الدولية بما يلي:

- **وقف إسرائيل عمليتها العسكرية في رفح فورًا.**
- **فتح المعابر البرية في غزة والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل لغزة.**

أن الفشل في حماية الفلسطينيين في غزة من المزيد من العنف لا تقع مسئوليته فقط على عاتق إسرائيل، وإنما هي مسئولية كل الدول التي تواصل تزويدها بالدعم السياسي أو المالي أو العسكري. هذا الدعم يمكّنها من تنفيذ ومواصلة هذه الانتهاكات التي قد تصل حد الإبادة الجماعية. ومن ثم، على المجتمع الدولي التحرك فورًا، ليس فقط للضغط من أجل وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ وإنما لمنع ما وصفته محكمة العدل الدولية بأنه إبادة جماعية محتملة. كما يجب على حلفاء إسرائيل وضع حد لمساهماتهم في جرائم الحرب الإسرائيلية، وذلك من خلال حجب المساعدات المالية ووقف إمدادات الأسلحة إلى إسرائيل، وعدم المخاطرة بالمسئولية عن جريمة التواطؤ في الإبادة الجماعية. كما ينبغي على الدول العربية، بعدما فشلت بشكل ملحوظ في بذل جهود لمحاسبة إسرائيل، أن تقدم خطة فعالة لإرساء وقف إطلاق النار وتضمن استمراره، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والأمنية للفلسطينيين.

كما يجب تحديد المسئولين عن الجرائم الدولية الخطيرة ومحاسبتهم، سواء الجرائم التي ارتكبتها حماس وجماعات فلسطينية أخرى في جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك استمرار احتجاز الرهائن المدنيين. أو تلك التي ارتكبتها إسرائيل ولاتزال ترتكبها في غزة والضفة الغربية. وفي سبيل هذه الغاية، يجب ضمان وصول آليات التحقيق الدولية المستقلة بشكل كامل لقطاع غزة والمناطق المتضررة الأخرى، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل؛ ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من الآليات المماثلة التي قد تكون مكلفة بإعداد سجل بالوقائع والجرائم الخطيرة التي ارتكبتها جميع الأطراف، وتحديد المسئولين عن ارتكابها أو تسهيل ارتكابها منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.